ودائما ..
عمار يا مصر

تردد فى الصحف مرة أخرى هذا الأسبوع تصريحات عن قرب النظر فى تعديلات قانون العلاقة بين المالك والمستأجر للوحدات السكنية وأي تعديلات فى هذا المجال لابد أن تستهدف بالضرورة أمرين من وجهة نظر المهتمين بالعمران الأول إنهاء علاقة أصبحت مختلة بين المالك والمستأجر ترتب عليها تدهور فى الثروة العقارية القومية والثاني تشجيع الاستثمار العقاري بأن تستقر قوانينه بالتعامل من خلال القانون المدني الطبيعي وبما يزيد من رصيد الثروة العقارية القومية ويترتب على تحقيق الهدفين بالضرورة توفر المزيد من الوحدات السكنية المطلوبة للمواطن المصري وفى تصوري أن هناك حوافز ومشجعات أخرى يمكن أن تجذب الاستثمار والعمل فى هذا المجال حاول بعضها دول مجاورة فعلى سبيل المثال أصدر الملك الحسن الثاني ملك المغرب قراراً منذ مدة بإعفاء المقاولين العاملين فى مجال الإسكان من الضرائب. زاد معدل عرض الوحدات السكنية وانخفض سعرها وإيجارها وغير ذلك من الحوافز والمشجعات فيما يخص مواد البناء. أنا أعلم أن مثل هذه الأفكار قد تكون – وبسرعة – مرفوضة – ونحاول أن نحدد حسابياً رقماً للعائد الاجتماعي الذى يترتب على توفر مزيد من الوحدات بسعر وإيجار أقل. الموضوع يحتاج – بجانب تعديل القوانين– إلى أفكار غير تقليدية... وكل حاجة قابلة للتطبيق إذا كانت مناسبة وفى وقتها.. ومكانها وما دامت تزيد من عمران مصر. ودائماً عمار يا مصر